

أثر استراتيجيات تطوير الأعمال في تعزيز النمو المؤسسي:
دراسة ميدانية على شركات القطاع الخاص في المملكة العربية
السعودية

.

إعداد الطالب/

عبدالله عودة الشمري

252001650

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د.فايز جراد

العام الدراسي:2025

جدول المحتويات

3	مقدمة:
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة:
7	أهداف الدراسة:
8	تساؤلات الدراسة
8	فروض الدراسة:
9	الدراسات السابقة:
16	الفجوة البحثية:
18	المنطلقات النظرية للدراسة:
18	المنهجية وطرق البحث:
24	سابعاً: حدود الدراسة

مقدمة:

تواجه منظمات الأعمال في العصر الحديث بيئة ديناميكية تتسم بسرعة التغير وتزايد حدة المنافسة، الأمر الذي يفرض عليها إعادة النظر في أساليب الإدارة والتخطيط من أجل تعزيز قدرتها على البقاء والنمو، ولم يعد النجاح المؤسسي مرهوناً فقط بامتلاك الموارد المادية أو القدرات التشغيلية، بل أصبح مرتبطاً بقدرة المؤسسة على استحداث وتبني استراتيجيات تطوير أعمال فعّالة تعمل على توجيه النشاط المؤسسي نحو تحقيق النمو المستدام، وضمان المرونة في مواجهة المتغيرات السوقية والتنظيمية، إن هذا التحول في طبيعة بيئات الأعمال جعل الإدارة الاستراتيجية محوراً مركزياً للنشاط المؤسسي، بحيث تسهم في صياغة توجهات تنظيمية تضمن مواءمة الموارد مع الفرص المتاحة والتحديات المستقبلية.

وقد حظي موضوع تطوير الأعمال باهتمام متزايد في الأدبيات الإدارية، باعتباره أحد المحركات الأساسية في تحسين الأداء المؤسسي، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تطوير الأعمال لا يقتصر على التوسع في حجم النشاط، بل يشمل مجموعة من العمليات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الابتكار، وتطوير القدرات الداخلية، وتوسيع شبكة العلاقات المهنية، بما يسهم في خلق بيئة محفزة للنمو المستدام، وفي هذا السياق، بيّنت الدراسات التي تناولت التحولات الإدارية في المؤسسات، أن تطوير الأعمال يتطلب رؤية استراتيجية تستند إلى تحليل بيئة العمل وتوظيف الموارد بطريقة تعكس أهداف المؤسسة طويلة المدى. (Imanova, 2025)

وتعد استراتيجيات تطوير الأعمال إطاراً موجهاً للمنظمات يساعدها على استشراف التغيرات المستقبلية والتحرك ضمن أسواق جديدة أو غير مستغلة، وقد أشارت الأدبيات الإدارية إلى أن تطوير الأعمال يُعنى بإدارة عمليات الابتكار وتحسين العمليات الداخلية، وبناء شراكات استراتيجية، وتنمية القدرات البشرية، بما يدعم تكوين ميزة تنافسية يصعب على المنافسين محاكاتها، وأن هذه الاستراتيجيات تعمل على توجيه المؤسسة نحو تعزيز موقعها التنافسي، من خلال تبني حلول تنظيمية وتكنولوجية تساعدها على تطوير نماذج عمل أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق. (Bondar & Deineka, 2023).

كما تتجه العديد من المنظمات المعاصرة إلى توظيف ممارسات التطوير لخلق بيئات إدارية مرنة تتيح استيعاب التغيرات والتحولات السوقية المتلاحقة، وأظهرت الأدبيات الإدارية أن تعزيز مرونة المؤسسة

وقدرتها على الاستجابة الفورية للمتغيرات يعتبر عاملاً مهماً في الحفاظ على الأداء التنافسي، لا سيما في القطاعات التي تشهد منافسة قوية. (Daraojimba et al., 2022)

و يلعب العامل البشري دوراً محورياً في إنجاح جهود تطوير الأعمال، باعتباره المسؤول الأول عن صياغة الاستراتيجيات وتنفيذها وتحويلها إلى واقع مؤسسي ملموس، وقد أظهرت الأدبيات أن تطوير القدرات البشرية داخل المنظمات يسهم في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة على الابتكار وتوليد حلول جديدة تتناسب مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية. (Abu Jomaa, 2022)

وبالنظر إلى بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، تبرز أهمية هذا الموضوع بصورة أوضح، خاصة في ظل التوجهات الوطنية التي تهدف إلى زيادة فاعلية القطاع الخاص وتعزيز دوره في النمو الاقتصادي ضمن إطار رؤية المملكة 2030 .

وعلى الرغم من تعدد الجهود المؤسسية المبذولة في هذا الاتجاه، إلا أن المعرفة التطبيقية حول كيفية قيام شركات القطاع الخاص بتطوير أعمالها بصورة منهجية ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل، خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالنمو المؤسسي الذي يعكس قدرة المنظمة على التوسع والبقاء والتحسين المستمر عبر الزمن.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسهم في فهم أعمق لطبيعة تطوير الأعمال في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وتحليل دوره في تعزيز النمو المؤسسي، وذلك من خلال بحث ميداني يتناول تصورات العاملين ومستوى الممارسات داخل هذه الشركات.

مشكلة الدراسة

تُعد استراتيجيات تطوير الأعمال من المحركات الرئيسة للنمو المؤسسي، خصوصاً في ظل بيئات الأعمال التي تتسم بالتغير السريع والمنافسة المتزايدة، وعلى الرغم من إدراك العديد من منظمات القطاع الخاص لأهمية تبني استراتيجيات فعّالة في تطوير أعمالها، إلا أن مستوى التطبيق لا يزال متفاوتاً بين منظمة وأخرى، الأمر الذي ينعكس مباشرة على قدرتها التنافسية واستدامة نموها.

وقد أثبتت دراسات سابقة أن تطوير الأعمال يسهم في تحسين العمليات وتعزيز الابتكار وتنمية القدرات المؤسسية، كما أشارت دراسة (Fakhr-al-Ali (2016 إلى تأثير استراتيجيات الأعمال في رفع الأداء التسويقي والمالي للشركات.

ومن جانب آخر، أكدت دراسات حديثة أن المؤسسات التي لا تتبنى استراتيجيات واضحة ومتكاملة تواجه صعوبات في تحقيق نمو مستدام، ففي دراسة (Daraojimba et al. (2022 تبين أن دخول الشركات في الأسواق الناشئة يتطلب استراتيجيات مرنة تتلاءم مع متغيرات البيئة، وأن غياب تلك المرونة يؤدي إلى انخفاض القدرة على التوسع والانتشار، كما أشارت (Bondar & Deineka (2023 إلى أن الاستراتيجيات المؤسسية يجب أن تتسم بالتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، وإلا فإن المؤسسة تصبح مهددة بفقدان موقعها التنافسي.

وعلى الرغم من وجود اهتمام متزايد بالابتكار والشراكات الاستراتيجية وتنمية رأس المال البشري، إلا أن التركيز على هذه الأبعاد غالباً ما يتم بصورة منفصلة دون إطار شامل يربطها بالنمو المؤسسي كهدف استراتيجي، فقد أوضحت دراسة (Sihombing & Dinus (2024 أن التركيز على العميل والشفافية والسلوك الأخلاقي يعزز ثقة العملاء، لكنها لم تربط هذه الممارسات بتطور الهيكل المؤسسي والنمو الداخلي، وهذا يدل على حاجة الأدبيات إلى نموذج أكثر شمولية يدمج الأبعاد الاستراتيجية في إطار يتعلق بتنمية المؤسسة على المدى البعيد، وليس فقط تحسين علاقاتها الخارجية.

وفي السياق السعودي، تشهد شركات القطاع الخاص مرحلة تحول اقتصادي وتنظيمي في ظل رؤية 2030، مما يفرض عليها تبني استراتيجيات تطوير أعمال تتسم بالابتكار والتوسع والشراكات وتنمية القدرات البشرية، لضمان الاستدامة والمنافسة محلياً وإقليمياً، إلا أن المعطيات التطبيقية حول مدى تبني هذه الشركات لاستراتيجيات تطوير الأعمال وما إذا كانت تسهم فعلاً في تعزيز النمو المؤسسي ما تزال محدودة، إذ ركزت معظم الدراسات في المملكة على موضوعات التحول الرقمي أو الأداء المالي ولم تعالج العلاقة بين استراتيجيات تطوير الأعمال والنمو المؤسسي بشكل مباشر.

وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في غياب الأدلة الميدانية الكافية التي توضح أثر استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية الحالية التي تستدعي تعزيز قدرات الشركات على الاستدامة

والتكيف والمنافسة، ومن ثم تبرز الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة لسد هذه الفجوة، وتقديم إطار تحليلي يربط بين استراتيجيات تطوير الأعمال والنمو المؤسسي بصورة تطبيقية واقعية.

ومن هنا، ينطلق السؤال الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

ما أثر استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على استراتيجيات تطوير الأعمال ودورها في تعزيز النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030، والتي تستهدف تنويع الاقتصاد وتعزيز التنافسية وتحفيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيس للنمو:

أولاً: الأهمية العلمية

➤ تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بإدارة وتطوير الأعمال من خلال تقديم إطار

تحليلي يربط بين أبعاد استراتيجيات تطوير الأعمال والنمو المؤسسي.

➤ تقدم الدراسة نموذجاً مفاهيمياً يساعد الباحثين والدارسين على فهم العلاقات التفاعلية بين

الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري وتأثيرها على

النمو المؤسسي.

➤ تسد فجوة بحثية في مجال دراسات تطوير الأعمال في سياق بيئة الأعمال السعودية، حيث لا

تزال مثل هذه الدراسات محدودة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة.

ثانياً: الأهمية العملية

- ❖ تزود صناع القرار في شركات القطاع الخاص بنتائج وتوصيات عملية يمكن توظيفها في تصميم استراتيجيات أكثر فاعلية لدعم النمو المؤسسي.
- ❖ تمكن المؤسسات من التعرف على الأولويات الاستراتيجية التي ينبغي التركيز عليها لتعزيز التنافسية وتحسين الأداء المستدام.
- ❖ تساعد القيادات الإدارية على فهم أهمية تنمية رأس المال البشري كعنصر محوري في تحقيق النمو والتحول المؤسسي.
- ❖ تسهم في دعم جهود التحول الاقتصادي الوطني من خلال رفع كفاءة الشركات ومساعدتها على التعامل بمرونة مع التغيرات في بيئة الأعمال..

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وترمي الدراسة إلى فهم الكيفية التي تسهم من خلالها هذه الاستراتيجيات في بناء قدرات تنظيمية مرنة، وتعزيز التنافسية، واستدامة النمو في بيئة أعمال تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

الأهداف الفرعية للدراسة

1. رصد مستوى تبني شركات القطاع الخاص لاستراتيجيات تطوير الأعمال ودور ذلك في توجيه مسارها نحو نمو مؤسسي أكثر فاعلية.

2. تحليل أثر الابتكار في المنتجات والخدمات وأثره في تعزيز التميز والتفوق التنافسي الداعم لمسار النمو المؤسسي.
3. دراسة أثر التوسع في الأسواق على اتساع نطاق العمليات المؤسسية، وزيادة قاعدة العملاء، وتعزيز الحضور السوقي للمؤسسة.
4. استكشاف دور الشراكات والتحالفات الاستراتيجية في إثراء موارد المؤسسة وتحقيق التكامل المعرفي والعملي بما يدعم مسار النمو.
5. فحص أثر تنمية رأس المال البشري في بناء طاقات تنظيمية قادرة على التكيف والاستجابة الفاعلة لمتغيرات البيئة الخارجية.
6. تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد مؤسسات القطاع الخاص على تفعيل استراتيجيات تطوير الأعمال بأسلوب يضمن نموًا مؤسسيًا مستدامًا ومتوازنًا على المدى الطويل..

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيس للدراسة

ما أثر استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

1. ما مستوى تبني شركات القطاع الخاص لاستراتيجيات تطوير الأعمال في المملكة العربية السعودية؟

2. ما أثر الابتكار في المنتجات والخدمات على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص؟

3. ما أثر التوسع في الأسواق على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص؟

4. ما أثر الشراكات والتحالفات الاستراتيجية على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص؟

5. ما أثر تنمية رأس المال البشري على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص؟

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

H0₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

H0₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوسع في الأسواق على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

H0₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشراكات والتحالفات الاستراتيجية على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

H0₄: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنمية رأس المال البشري على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

دراسة (الحباشنة والحباشنة، 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الوسائل التكنولوجية بأبعادها (وسائل الدفع الإلكترونية، المحافظ الإلكترونية، تطبيقات الهواتف الذكية) على تطوير الأعمال المصرفية في البنوك التجارية الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (349) موظفًا وموظفة من موظفي البنوك التجارية الأردنية الذين تم اعتماد استباناتهم للتحليل الإحصائي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع لاستخدام الوسائل التكنولوجية في البنوك التجارية الأردنية، كما تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لاستخدام الوسائل التكنولوجية بأبعادها مجتمعة على تطوير الأعمال المصرفية.

وأوصت الدراسة بضرورة تركيز إدارات البنوك التجارية على توعية العملاء بمزايا الخدمات الإلكترونية الحديثة وطرق الاستخدام الأمثل لها من خلال المواقع الإلكترونية والقنوات الرقمية المختلفة.

دراسة (ابوجمعه، 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات بأبعادها (الأجهزة، البرمجيات، الموارد البشرية، شبكات الاتصال، قواعد البيانات) على تطوير بيئة الأعمال في المصارف التجارية الأردنية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (190) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي تم جمعها من العاملين في المصارف التجارية الأردنية باستخدام العينة الميسرة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجميع أبعاد تكنولوجيا المعلومات على تطوير بيئة الأعمال في البنوك التجارية الأردنية.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير التكنولوجيا الرقمية لجميع العاملين والمتعاملين دون تمييز، وتشجيعهم على استخدامها تدريجيًا، والعمل على تبسيط آليات استخدامها بما يتوافق مع الاحتياجات اليومية، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية مستمرة للموظفين، وترسيخ ثقافة مؤسسية داعمة للتطوير التكنولوجي المستمر لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

دراسة (Imanova, 2025)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام أدوات الإدارة الاستراتيجية بأبعادها) تحليل SWOT ، تحليل PESTLE ، قوى بورتر الخمس، بطاقة الأداء المتوازن، تحليل سلسلة القيمة، مصفوفة أنسوف (على تحقيق النمو في الأعمال داخل المنظمات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل الأدبيات والدراسات السابقة ودراسات الحالة العملية، وتكونت عينة الدراسة من عدد من الشركات التي تم تناولها كدراسات حالة توضيحية لتطبيق الأدوات الاستراتيجية في بيئات عمل مختلفة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام الأدوات الاستراتيجية يسهم في تعزيز اتخاذ القرار المبني على الأدلة، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وزيادة الحصة السوقية، ورفع كفاءة العمليات وتشجيع الابتكار، إضافة إلى دورها في دعم التخطيط طويل الأجل وإدارة المخاطر بفعالية.

وأوصت الدراسة بضرورة توظيف أدوات الإدارة الاستراتيجية ضمن رؤية واضحة ونموذج عمل ابتكاري، وتدريب العاملين على الاستخدام الصحيح لها، والتوسع في دمج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في النماذج الاستراتيجية لتعزيز القدرة على التكيف، وتحقيق المرونة، والرفع من تنافسية ونمو المنظمات بشكل مستدام.

دراسة (Sari & Karlinda, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات بأبعادها (الملكية الإدارية، وجود المفوضين المستقلين) بالإضافة إلى نمو الشركة على قيمة الشركة في شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة (2014-2018) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي من خلال نماذج الانحدار للبيانات اللوحية (Panel Data Regression). وتكونت عينة الدراسة من (44) شركة تصنيع تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة القصدية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الملكية الإدارية ونمو الشركة لهما تأثير معنوي على قيمة الشركة، في حين لم يظهر للمفوضين المستقلين تأثير معنوي على قيمة الشركة، وذلك لعدم قدرتهم على ممارسة رقابة قوية على عملية اتخاذ القرار.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المفوضين المستقلين في الرقابة الإدارية داخل الشركات، مع توسيع نطاق برامج الحوكمة لتعزيز الشفافية، وتشجيع سياسات الملكية الإدارية التي تسهم في مواءمة مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين بما يرفع من قيمة الشركة.

دراسة (Manochak et al., 2025)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات بأبعادها (الملكية الإدارية، وجود المفوضين المستقلين) بالإضافة إلى نمو الشركة على قيمة الشركة في شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة، (2014-2018) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي من خلال نماذج الانحدار للبيانات اللوحية (Panel Data Regression). وتكونت عينة الدراسة من (44) شركة تصنيع تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة القصدية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الملكية الإدارية ونمو الشركة لهما تأثير معنوي على قيمة الشركة، في حين لم يظهر للمفوضين المستقلين تأثير معنوي على قيمة الشركة، وذلك لعدم قدرتهم على ممارسة رقابة قوية على عملية اتخاذ القرار.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المفوضين المستقلين في الرقابة الإدارية داخل الشركات، مع توسيع نطاق برامج الحوكمة لتعزيز الشفافية، وتشجيع سياسات الملكية الإدارية التي تسهم في مواءمة مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين بما يرفع من قيمة الشركة.

دراسة (Sihombing & Dinus, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (التركيز على العميل، الشفافية، السلوك الأخلاقي) على بناء الثقة لدى العملاء في بيئات السوق المعاصرة، واستخدمت الدراسة المنهج المختلط (الوصفي الكمي والنوعي) لجمع البيانات وتحليلها، وذلك بالاستناد إلى النماذج النظرية ذات الصلة مثل نظرية التبادل الاجتماعي ونموذج جودة الخدمة ونظرية الثقة والالتزام.

وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من العملاء والشركات (دون تحديد عدد معين) تم جمع البيانات منهم باستخدام أدوات كمية ونوعية لقياس أثر الاستراتيجيات على الثقة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني الممارسات المرتكزة على العميل، والشفافية في التواصل، والالتزام بالسلوك الأخلاقي يسهم بشكل معنوي في تعزيز ثقة العملاء، وأن الشركات التي تجعل الثقة جزءاً من عملياتها وثقافتها التنظيمية تحقق علاقات طويلة الأمد وقيمة مستدامة.

وأوصت الدراسة بضرورة دمج مبادئ بناء الثقة ضمن الثقافة المؤسسية، وتطوير مبادرات واستراتيجيات تركز على احتياجات العملاء، إلى جانب متابعة وقياس مستوى الثقة بشكل مستمر وتعديل الاستراتيجيات بما يتوافق مع متغيرات بيئة الأعمال.

دراسة (Fakhr-al-Ali, 2016).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات الأعمال بأبعادها على أداء الشركات في مدينة طهران، من خلال قياس أثرها على الحصة السوقية، والأداء التسويقي، والأداء المالي، ومكانة الشركة لدى العملاء، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على استبانة أعدها الباحث بعد التحقق من صدقها وثباتها، وتكونت عينة الدراسة من (250) مديراً في الشركات التجارية بمدينة طهران، تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية العنقودية وفق جدول كرجسي ومورغان.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استراتيجيات الأعمال لها تأثير معنوي في تحسين الحصة السوقية للشركة، ورفع الأداء التسويقي، وتعزيز الأداء المالي، وتقوية موقع الشركة لدى العملاء.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بوضع استراتيجيات عمل واضحة ومتكاملة، والعمل على مراجعتها وتحديثها باستمرار بما ينسجم مع متغيرات السوق، والتركيز على الاستراتيجيات التي تعزز القدرة التنافسية وتحسن العلاقة مع العملاء لضمان استدامة النجاح.

دراسة (Daraojimba et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (الشراكات المحلية، تكييف المنتجات، الدخول الرقمي، الابتكار القائم على التكنولوجيا) على تنمية الأعمال في الأسواق الناشئة. واستخدمت الدراسة المنهج المنهجي الاستعراضى (Systematic Review) من خلال تحليل

موضوعي (Thematic Analysis) لـ (55) دراسة سابقة تناولت الموضوع. وتكونت عينة الدراسة من الدراسات والبحوث العلمية المنشورة حول استراتيجيات تطوير الأعمال في الأسواق الناشئة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نجاح الشركات في الأسواق الناشئة يعتمد على تبني استراتيجيات مرنة ومحلية الطابع، وبناء شراكات مع مؤسسات محلية، وتكييف المنتجات والخدمات بما يتوافق مع احتياجات المستهلك المحلي، إضافة إلى الاستفادة من التطور الرقمي والتكنولوجي في تعزيز التوسع. كما بينت الدراسة أن هذه الأسواق رغم فرصها الكبيرة تواجه تحديات مثل الفروقات الثقافية، التعقيدات التنظيمية، وعدم استقرار الظروف المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تعتمد الشركات على استراتيجيات ديناميكية تستجيب لسياقات السوق المحلية، وتعزيز القدرات التكنولوجية، والاستثمار في فهم ثقافة المستهلك، إلى جانب دعوة صناع القرار في الدول الناشئة إلى تهيئة بيئة تنظيمية جاذبة وداعمة لنمو الأعمال والاستثمار.

دراسة (Sheibut et al., 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الأساليب الابتكارية بأبعادها (تبني التكنولوجيا الحديثة، تحسين العمليات، الحلول الرقمية، إدارة المخاطر، والقدرة على التكيف) على تنمية ريادة الأعمال وتطوير المشروعات الجديدة، واستخدمت الدراسة المنهج المنهجي الشامل بالاعتماد على المنهجين البنيوي-الوظيفي والتحليل والتركيب لتوضيح العلاقات بين العوامل المؤثرة في فعالية الأساليب الابتكارية. وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الدراسات والتحليلات النظرية التي تناولت ريادة الأعمال والابتكار (دراسة تحليلية نظرية وليست ميدانية).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأساليب الابتكارية تسهم بشكل معنوي في زيادة الإنتاجية، وتسريع دخول المشروعات الجديدة إلى الأسواق، وتحسين القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات، كما أوضحت الدراسة أهمية إدارة المخاطر والمرونة في مواجهة التغيرات السريعة في التكنولوجيا وبيئة السوق، حيث تُعد القدرة على التكيف وتعديل الخطط عاملاً حاسماً لاستدامة الأعمال الجديدة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الابتكار داخل المشروعات الجديدة، وتشجيع تبني الحلول الرقمية، وتطوير خطط مرنة للتعامل مع التغيرات، إضافة إلى تعزيز قدرات إدارة المخاطر لضمان استدامة وريادة المشروعات في بيئات الأعمال المتغيرة.

دراسة (Bondar & Deineka, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها (الاستراتيجية الإنتاجية، الاستراتيجية المالية، الاستراتيجية التسويقية، الاستراتيجية الابتكارية، الاستراتيجية الوظيفية، واستراتيجية إدارة الموارد البشرية) على تعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق الديناميكية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والنماذج النظرية ذات الصلة . وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الدراسات والنصوص العلمية التي تناولت موضوع استراتيجيات تطوير المؤسسات (دراسة نظرية استعراضية).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن اختيار وتطبيق استراتيجيات تطوير الأعمال المناسبة يساهم في تحديد توجه المؤسسة المستقبلي ومكانتها التنافسية، وأن لكل استراتيجية مزايا وتحديات تعتمد على طبيعة الشركة وبيئتها. كما أوضحت النتائج أن مرونة الاستراتيجية وقدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية تُعد عاملاً حاسماً لاستمرار الكفاءة التشغيلية وتحقيق التفوق التنافسي.

وأوصت الدراسة بضرورة صياغة استراتيجيات تطوير تتسم بالمرونة وقابلة للتعديل وفق تغيرات البيئة السوقية، بالإضافة إلى الاعتماد على تحليل البيئة الداخلية والخارجية قبل تبني أي استراتيجية، والتركيز على تعزيز القدرات الابتكارية والموارد البشرية لضمان استدامة النمو ورفع مستوى التنافسية.

دراسة (Olorunyomi et al., 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي بأبعاده (تبني التقنيات الرقمية، تحليل البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء) على تطوير الأعمال داخل المنظمات في ظل المتغيرات السوقية الحديثة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وتحليل الاتجاهات المعاصرة في التحول الرقمي .وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الدراسات والبحوث النظرية التي تناولت موضوع التحول الرقمي (دراسة تحليلية استعراضية).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحول الرقمي يساهم في تحسين العمليات التشغيلية، وتطوير نماذج أعمال مبتكرة، وتعزيز تجربة العملاء، وزيادة القدرة التنافسية، كما بينت النتائج وجود تحديات تواجه

المؤسسات منها: الأنظمة التقنية القديمة، وقضايا أمن البيانات، والفجوة في المهارات الرقمية، مما قد يحدّ من فعالية تطبيق التحول الرقمي.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث البنية التكنولوجية في المؤسسات، وتعزيز سياسات أمن وحماية البيانات، والاستثمار في تدريب وتنمية المهارات الرقمية للموظفين، بالإضافة إلى تبني نماذج أعمال مرنة تمكّن الشركات من الاستفادة الكاملة من فرص التحول الرقمي وتحقيق نمو مستدام.

دراسة (Edilia & Larasati, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بأبعاده (تحليل البيانات المتقدمة، التخصيص في تجربة العميل، دعم اتخاذ القرار، والتكامل بين الذكاء الاصطناعي والقرار البشري) على تطوير استراتيجيات تنمية الأعمال داخل المنظمات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذو الطابع النوعي من خلال مراجعة منهجية للأدبيات المنشورة عبر Google Scholar ، مع الاعتماد على أسلوب اختزال البيانات واستخلاص النتائج، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الأدبيات والدراسات العلمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي واستراتيجيات الأعمال (دراسة استعراضية نظرية).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دمج الذكاء الاصطناعي في الاستراتيجيات الإدارية يسهم في تحسين العمليات التشغيلية، وتطوير قرارات أكثر دقة، وتقديم تجارب عملاء مخصصة، وزيادة القدرة التنافسية، كما بينت النتائج وجود علاقة تكاملية بين الذكاء الاصطناعي والقرار البشري، حيث يعمل الذكاء الاصطناعي كـ«شريك استراتيجي» يدعم الإبداع البشري ولا يستبدله.

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد منهج متوازن يدمج بين القدرات التقنية للذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية، والعمل على تطوير مهارات العاملين في فهم وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، لضمان تحقيق استراتيجيات أعمال مبتكرة وقابلة للتكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة.

الفجوة البحثية:

أولاً، تتفق الدراسات السابقة بشكل عام على أهمية الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة والتطوير الإداري في تعزيز أداء المؤسسات، كما ظهر في دراسات (الحباشنة والحباشنة، 2024) و(أبوجمعة، 2022) التي ركزت على أثر التكنولوجيا وتطبيقاتها على تطوير أعمال البنوك، غير أنّ التركيز في هذه الدراسات

انحصر في بيانات مصرفية محددة وبمتغيرات تقنية، ولم يتناول بصورة مباشرة استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها الإدارية والتنظيمية والأداء المؤسسي في سياقات غير مصرفية، وهو ما تمثل الدراسة الحالية في معالجته.

ثانياً، تناولت بعض الدراسات مثل (Imanova, 2025) و (Bondar & Deineka, 2023) أدوات الإدارة الاستراتيجية وأوضحت أثرها في تعزيز القدرة التنافسية وتنشيط النمو، إلا أن هذه الدراسات اعتمدت غالباً على مراجعات نظرية أو دراسات حالة نوعية دون تطبيق ميداني مباشر لدى العاملين، بينما تركزت الدراسة الحالية على تحليل ميداني تجريبي يستهدف العاملين في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مما يمنحها بعداً تطبيقياً أقوى.

ثالثاً، ركزت دراسات مثل (Sihombing & Dinus, 2024) و (Fakhr-al-Ali, 2016) على دور استراتيجيات الأعمال في بناء الثقة أو تحسين الأداء المالي والتسويقي، لكن هذه الدراسات لم تربط تلك الاستراتيجيات بشكل صريح بالنمو المؤسسي كمتغير شامل ومركّب، يدمج التطور الهيكلي والوظيفي والثقافي للمؤسسة، أما الدراسة الحالية فتتناول النمو المؤسسي بصفته ناتجاً استراتيجياً شاملاً يتأثر ببنية الأعمال وتوجهاتها طويلة المدى.

رابعاً، في حين ركزت دراسات مثل (Daraojimba et al., 2022) و (Sheibut et al., 2024) على الأسواق الناشئة وريادة الأعمال، لم تُسلط الضوء على شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، والتي تشهد تحولات اقتصادية جوهرية في ظل رؤية 2030، وهنا تبرز قيمة الدراسة الحالية في مواءمة موضوعها مع البيئة السعودية، وخاصة تلك التي تتطلب تعزيز كفاءة مؤسسات القطاع الخاص لدعم الاقتصاد الوطني.

خامساً، على الرغم من أن بعض الدراسات ناقشت أبعاداً مشابهة مثل الابتكار، الشراكات، وتطوير القدرات، إلا أن ندرة الدراسات التي جمعت بين الأبعاد الأربعة (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) وتأثيرها مجتمعاً على النمو المؤسسي في سياق سعودي يجعل الدراسة الحالية تسد فجوة معرفية واضحة، من خلال تقديم نموذج تحليلي متكامل واختبار علاقاته ميدانياً على عينة من شركات القطاع الخاص.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: مفهوم تطوير الأعمال

يُعد تطوير الأعمال من المفاهيم المعاصرة التي اكتسبت أهمية متزايدة في الفكر الإداري الحديث، نظراً لارتباطه المباشر بقدرة المؤسسة على التكيف والنمو وتحسين قدرتها التنافسية، وقد تطور هذا المفهوم مع تطورات بيئة الأعمال والتكنولوجيا والتحولات السوقية، حيث لم يعد يُفهم كعملية بيع أو توسيع نشاط فحسب، بل كمجموعة مترابطة من الجهود التي تسعى إلى الارتقاء بالقدرات التنظيمية وتعزيز القيمة التي تقدمها المؤسسة.

ويشير تطوير الأعمال إلى الجهود التي تقوم بها المؤسسة من أجل إيجاد فرص جديدة للنمو، وتحسين علاقاتها مع الأطراف ذات الصلة، وتطوير عملياتها وإمكاناتها بما يتيح لها تحقيق أهدافها الإستراتيجية. وهو بذلك ينطوي على استخدام المعرفة والتحليل والابتكار في دراسة الأسواق والفرص، والتفاعل مع العملاء والشركاء، واستثمار الموارد التنظيمية والبشرية في توجيه المؤسسة نحو مستقبل أكثر استقراراً وفاعلية. (Imanova, 2025)

ولا يقتصر تطوير الأعمال على الأنشطة الخارجية مثل دخول أسواق جديدة أو إقامة علاقات تعاون، بل يمتد ليشمل الأنشطة الداخلية التي تساعد على تحسين الإجراءات، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين أساليب العمل، وتنمية الموارد البشرية، وخلق بيئة تنظيمية مرنة قادرة على التعامل مع التغير، ويشير ذلك إلى أن تطوير الأعمال يمثل عملية مستمرة تتفاعل مع مختلف عناصر النظام الإداري داخل المؤسسة.

ثانياً: أهمية تطوير الأعمال في المؤسسات

تتبع أهمية تطوير الأعمال من قدرته على تعزيز قدرة المؤسسة على التنافس والتوسع والاستمرارية في بيئة سريعة التغير، فالمؤسسات التي تتبنى استراتيجيات تطوير واضحة تتمكن من تحسين مركزها التنافسي، ومن توسيع حصتها السوقية، ومن تعزيز قدرتها على مواجهة الضغوط الخارجية، كما يساعد تطوير الأعمال في خلق ميزة تنافسية يصعب تقليدها عند المنافسين، وذلك من خلال دمج القدرات المميزة للمؤسسة في سلوك إداري منظم. (Bondar & Deineka, 2023)

كما يسهم تطوير الأعمال في تحسين جودة اتخاذ القرار، حيث يعتمد على جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها في صياغة استراتيجيات واقعية قابلة للتنفيذ، ويُعد هذا التحليل ضرورياً في ظل التغيرات السريعة في الأسواق وظهور فرص جديدة قد لا تدركها المؤسسات التي تعتمد على الأساليب التشغيلية الروتينية دون رؤية استراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح تطوير الأعمال للمؤسسة تعزيز علاقتها مع العملاء والموردين والشركاء، من خلال بناء شبكات تعاون طويلة الأمد تسهم في زيادة القيمة المشتركة، وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، وترسيخ ثقة الأطراف الخارجية في قدراتها واستدامة أنشطتها. (Sihombing & Dinus, 2024) كما يؤثر تطوير الأعمال بصورة مباشرة على الثقافة التنظيمية، إذ يشجع على الابتكار، والمبادرة، والمرونة، والتعلم المستمر.

ثالثاً: أدوار تطوير الأعمال داخل المؤسسة

يؤدي تطوير الأعمال مجموعة من الأدوار المهمة التي تساهم في توجيه المؤسسة نحو التحسين والتميز. ويمكن تلخيص أبرز هذه الأدوار فيما يأتي:

استكشاف الفرص السوقية: يعتمد تطوير الأعمال على تحليل الأسواق والمنافسين والاتجاهات الاقتصادية، بهدف تحديد الفرص التي يمكن أن تُستثمر لتحقيق النمو. ويشمل ذلك دراسة التغيرات في سلوك المستهلك، وحركة المنافسة، والتغيرات التقنية والتنظيمية. (Daraojimba et al., 2022)

تحسين العمليات الداخلية: يرتبط تطوير الأعمال بتحسين البنية التشغيلية للمؤسسة، من خلال مراجعة الإجراءات وتبسيطها، وتوظيف التقنيات المناسبة، بما يرفع كفاءة الأداء ويقلل الهدر ويعزز الإنتاجية.

إدارة العلاقات المهنية: يلعب تطوير الأعمال دورًا بارزًا في إدارة العلاقات مع العملاء والشركاء والموردين، من خلال بناء قنوات اتصال فعّالة وداعمة للتعاون المستمر.

دعم القدرات البشرية والتنظيمية: لا يمكن تحقيق تطوير أعمال ناجح دون تنمية المهارات والخبرات والاتجاهات الإيجابية لدى العاملين. فالعنصر البشري هو العنصر المسؤول عن تنفيذ الاستراتيجيات وتحويلها إلى نتائج ملموسة. (Abu Jomaa, 2022)

رابعاً: مفهوم النمو المؤسسي

يُعد النمو المؤسسي امتدادًا لقدرة المؤسسة على التوسع والتطور بشكل ممنهج ومستدام. ويرتبط النمو المؤسسي بالتحسن في الهياكل الإدارية، والعمليات التشغيلية، والمرونة في التعامل مع التغير، وتنامي القدرات البشرية والتقنية، إلى جانب القدرة على الاستجابة للمتغيرات البيئية. ويختلف النمو المؤسسي عن النمو المالي الذي يركز على الأرقام والإيرادات، فهو يشمل نموًا في الكفاءة، والتنظيم، والثقافة، والابتكار، والاستدامة.

ويشير النمو المؤسسي إلى تراكم الخبرات والعمليات التي تمكن المؤسسة من تحسين موقعها في السوق، ومن تقديم قيمة أعلى مقارنة بمنافسيها، ومن خلق بيئة تنظيمية محفزة على التطوير المستمر. كما يمثل

النمو المؤسسي مؤشراً على نضج المؤسسة وقدرتها على مواجهة التحديات، وتوسيع نطاق أنشطتها، وترسيخ حضورها في بيئة العمل.

خامساً: العلاقة بين تطوير الأعمال والنمو المؤسسي

تُظهر الأدبيات أن تطوير الأعمال يمثل أحد أهم العوامل التي تدعم النمو المؤسسي المستدام. فكلما تبنت المؤسسة ممارسات تطوير ممنهجة تستند إلى تحليل البيئة وتوظيف الموارد وتنمية القدرات، ازدادت قدرتها على تحقيق توسع حقيقي وفعال، ويُنظر إلى تطوير الأعمال باعتباره آلية استراتيجية تسهم في تعزيز البنية التنظيمية ورفع كفاءة العمليات والتفاعل مع الأسواق والاستجابة للتحويلات.

ومن ثم، فإن دراسة هذه العلاقة تعد مسألة جوهرية لفهم مقومات النجاح المؤسسي على المدى الطويل.

المنهجية وطرق البحث:

أولاً: منهج الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب لطبيعة أهدافها الرامية إلى استقصاء أثر استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها الأربعة (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) على النمو المؤسسي في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وسوف يعمل هذا المنهج على وصف واقع الظاهرة المدروسة كما هي لدى مجتمع الدراسة، ثم تحليل العلاقات الارتباطية والسببية بين المتغيرات، بما يتيح الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة قابلة للتفسير والتطبيق.

وسيتم في هذه الدراسة جمع البيانات من خلال أداة الاستبانة التي سيتم تصميمها وفق أسس علمية، والتحقق من صدقها وثباتها قبل توزيعها على عينة الدراسة، كما سيتم معالجة البيانات إحصائياً عبر الأساليب المناسبة لاختبار الفروض وتحليل النتائج، بما يشمل التوزيعات التكرارية، المتوسطات الحسابية، الانحدار الخطي المتعدد، ومعاملات الارتباط.

ثانياً: مجتمع الدراسة

سوف يتمثل مجتمع الدراسة في هذه البحث بشركات القطاع الخاص المتوسطة والكبيرة العاملة في المملكة العربية السعودية، ويأتي اختيار هذا المجتمع لكون هذه الفئة من الشركات تمتلك هياكل تنظيمية وإدارية واضحة تسمح بتطبيق استراتيجيات تطوير الأعمال بصورة عملية وقياس أثرها على النمو المؤسسي بشكل واقعي وملمس، وبالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية (2023) ، يبلغ عدد المنشآت المتوسطة والكبيرة في القطاع الخاص ما يقارب (63,400) شركة موزعة على مختلف المناطق والقطاعات الاقتصادية داخل المملكة، ويمثل هذا المجتمع بيئة مناسبة للتحقق من مستويات تبني استراتيجيات تطوير الأعمال، وقياس انعكاسها على النمو المؤسسي، خاصة في ظل التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة في إطار رؤية 2030.

ثالثاً: عينة الدراسة

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة شمول جميع أفرادها، فسوف يتم اختيار عينة ممثلة من الشركات باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، بما يضمن تمثيلاً عادلاً لمختلف القطاعات الاقتصادية. وبالرجوع إلى جدول كريجسي ومورغان لتحديد حجم العينات، فإن مجتمعاً يبلغ حجمه أكثر من (50,000) شركة يحتاج إلى عينة لا تقل عن (382) مفردة كحد أدنى للحصول على نتائج ذات دلالة إحصائية.

سوف تعتمد الدراسة على عينة قدرها (400) مفردة من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام في شركات القطاع الخاص، بهدف ضمان زيادة قوة التحليل الإحصائي وتقليل احتمالية فقدان بعض الاستجابات غير الصالحة.

رابعاً: أداة جمع البيانات

سوف تعتمد هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك باعتبارها من أكثر الأدوات ملاءمةً للبحوث الميدانية التي تستهدف قياس آراء المفردات حول المتغيرات موضوع الدراسة. وسيتم تصميم الاستبانة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة باستراتيجيات تطوير الأعمال والنمو المؤسسي، بحيث تتضمن مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد المتغيرات بدقة ووضوح.

وسوف تتكون الاستبانة من جزأين رئيسيين:

- الجزء الأول: يتضمن البيانات العامة للمستجيبين مثل: المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، قطاع الشركة، وحجم الشركة. ويهدف هذا الجزء إلى التعرف على خصائص العينة وتحليل مدى تأثيرها المحتمل في النتائج.

- الجزء الثاني: يتضمن فقرات قياس المتغيرات الرئيسة للدراسة، حيث سيتم قياس أبعاد استراتيجيات تطوير الأعمال من خلال أربعة محاور (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري)، بينما سيتم قياس النمو المؤسسي باعتباره المتغير التابع.

وسيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تتراوح الإجابات على مقياس من (1) لا أوافق بشدة إلى (5) أوافق بشدة. ويُعد هذا المقياس مناسباً لقياس الاتجاهات والميول بشكل كمي يسهل عملية التحليل الإحصائي لاحقاً.

خامساً: أساليب التحليل الإحصائي

سوف يتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات التي سيتم جمعها من أفراد عينة الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) أو ما يعادله، بهدف اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية. وستتضمن هذه الأساليب ما يلي:

1. الإحصاءات الوصفية: (Descriptive Statistics)

مثل المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التكرارات، والنسب المئوية؛ وذلك لوصف خصائص العينة وتحديد مستوى استجابات أفرادها تجاه متغيرات الدراسة.

2. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

- سيتم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات

الاستبانة وقياس درجة اتساق فقراتها الداخلية.

○ كما سيتم الاستعانة بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الخبراء للتحقق من صدق المحتوى وملاءمة الفقرات لقياس كل بعد من أبعاد المتغيرات.

3. معاملات الارتباط: (Correlation Coefficients)

سيتم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتعرف على طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

4. تحليل الانحدار الخطي المتعدد: (Multiple Linear Regression)

سيتم الاعتماد عليه لقياس أثر أبعاد استراتيجيات تطوير الأعمال (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) على النمو المؤسسي بوصفه متغيرًا تابعًا.

سابعاً: حدود الدراسة

- 👉 الحدود المكانية: تجرى الدراسة ضمن شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.
- 👉 الحدود الزمنية: سيتم تنفيذ الدراسة وجمع بياناتها خلال العام 2025م.
- 👉 الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على استراتيجيات تطوير الأعمال بأبعادها الأربعة (الابتكار، التوسع في الأسواق، الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، وتنمية رأس المال البشري) وتأثيرها على النمو المؤسسي.
- 👉 الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة على المديرين ورؤساء الأقسام والمشرفين في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

المراجع

الحباشنة، أمجد غازي، و الحباشنة، عمر أمجد غازي. (2024). أثر استخدام الوسائل التكنولوجية على تطوير الأعمال المصرفية في البنوك التجارية الأردنية. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات - سلسلة الأعمال، مج3، ع1* ، 9. 40 - مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1486923>

أبو جمعة، محمود حسين. (2022). أثر تكنولوجيا المعلومات في تطوير بيئة الأعمال في البنوك التجارية الأردنية. *مجلة ربحان للنشر العلمي، ع21* ، 218 - 244. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1264730>

- Bondar, I., & Deineka, V. (2023). Business development strategies: sense, types, features. *Rozvitok Metodiv Upravlinnâ Ta Gospodarûvannâ Na Transporti*, 84(3), 77-88. <https://doi.org/10.31375/2226-1915-2023-3-77-88>
- Daraojimba, C., Kolade, A., Nwankwo, T. C., Agho, M. O., & Okafor, C. M. (n.d.). A Review of Business Development Strategies in Emerging Markets: Economic Impacts and Growth Evaluation. *International Journal of Research and Scientific Innovation*. <https://doi.org/10.51244/ijrsi.2023.10919>
- Edilia, S., & Larasati, N. D. (2023). Innovative Approaches in Business Development Strategies Through Artificial Intelligence Technology. *IAIC Transactions on Sustainable Digital Innovation (ITSDI)*. <https://doi.org/10.34306/itsdi.v5i1.612>
- Fakhr-al-Ali, F. (2016). STUDY ON THE EFFECT OF BUSINESS STRATEGIES ON PERFORMANCE OF BUSINESS COMPANIES.

Journal of Fundamental & Applied Sciences, 8 .
<https://doi.org/10.4314/jfas.v8i3s.300>

- Imanova, M. (2025). Application of Strategic Management Tools in Business Growth. Qadim Diyar, 7(8), 65–76.
<https://doi.org/10.36719/2706-6185/50/65-76>
- Manochak, T., Xanainphone, K., Sysunam, V., Inthapanya, K., & Bothbaise, B. (2025). Impact of Digital Business Transformation and Business Development Strategy on MSMEs' Performance in Champasack Province, Lao PDR. International Journal For Multidisciplinary Research, 7(5).
<https://doi.org/10.36948/ijfmr.2025.v07i05.55391>
- Olorunyomi, S. J., Adedoyin, T. O., Olusegun, G. O., & Oluwatobi, T. S. (2024). The impact of digital transformation on business development strategies: Trends, challenges, and opportunities analyzed. World Journal Of Advanced Research and Reviews. <https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.21.3.0706>
- Sari, D. S. P., & Karlinda, A. E. (2022). The Effect of Good Corporate Governance and Company Growth on Company Value. 1(1), 8–14.
<https://doi.org/10.47709/governors.v1i1.1650>
- Sheibut, D., Smolych, D., Kostyk, Y., Rachynska, H., & Lysak, O. (2024). Assessing the impact of innovative strategies on entrepreneurial growth and business development. Multidisciplinary Science Journal, 6, 2024ss0703. <https://doi.org/10.31893/multiscience.2024ss0703>
- Sihombing, L., & Dinus, H. (2024). Analysis of Business Development Strategies in Increasing Customer Trust. 2(2), 84–92.
<https://doi.org/10.35335/jembut.v2i2.209>

Mid Ocean University

College of Management

Master's in business administration



**The impact of business development strategies in
promoting institutional growth: a field study on
private sector companies in the Kingdom of Saudi
Arabia**

Prepared by:

Abdullah Ouda Al-Shammari

252001650

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayeze Jarad

1447-2025